الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم الحقوق-
فرقة البحث PRFU حول: "واقع التشريع التجاري الجزائري في تفاعله مع التجارة الالكترونية"
بالتنسيق مع
مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون
الندوة الدكتورالية التكوينية الوطنية الحضورية الموسومة ب:

معاملات التجارة الالكترونية في الجزائر بين التنظيم القانوني و متطلبات الممارسة

يوم 09 ديسمبر 2023

الهيئة المشرفة على الندوة الدكتورالية

الرئيس الشرفي للندوة: أ.د. قشي الخير مدير جامعة سطيف2
المدير العام للندوة: أ.د بن أعراب محمد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
رئيسة الندوة الدكتورالية: د.مهداوي حنان
نائب رئيسة الندوة الدكتورالية: د. قارس بوبكر

رئاسة لجنة التكوين: د. مهداوي حنان

أعضاء لجنة التكوين: د. زروق نوال /. د. عماروش سميرة ../ د.كوسام أمينة /.د ـمهداوي حنان/ د. هلالة نادية /. د.قارس بوبكر/ د.ملعب مريم /.د. هامل فوزية /د. صلاب سيد علي / د.رمازنية سفيان/ د. ذيب زكرياء/ د. عبيزة منيرة/ د.غبابشة أميرة/ د.قجالي محي الدين/د.بلعزام مبروك.
رئيس اللجنة التنظيمية: د.مهداوي حنان
التنشيط البيداغوجي والتنسيق العام للندوة: د. صلاب سيد علي

أهداف الندوة الدكتورالية

تكتسي هذه الندوة الدكتورالية أهمية بالغة فرضتها الرقمنة والتطورات التكنولوجية التي مست مختلف الجوانب الاجتماعية، الإدارية، الاقتصادية، القانونية وغيرها، ولعل الجانب الاقتصادي كان له النصيب الأوفر في هذه التطورات ، وهو ما استدعى بالنتيجة ضرورة وضع إطار قانوني مناسب ينظم مختلف المعاملات المتعلقة بالتجارة الالكترونية، لذلك هدف من تنظيم هذه الندوة الدكتورالية إلى:

- ضبط المفاهيم المرتبطة بمعاملات التجارة الالكترونية (العقد الالكتروني، المستهلك الالكتروني، التوقيع الالكتروني، الكتابة الالكترونية، السجل التجاري الالكتروني...)
- الوقوف على المنظومة القانونية الجزائرية في مجال التجارة الالكترونية (قراءة في مختلف النصوص القانونية المرتبطة بمعاملات التجارة الالكترونية مثل القانون 05-02 المعدل للقانون التجاري، القانون 05-10 المعدل للقانون المدني، القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، المرسوم التنفيذي 19-89 الذي يحدد كيفية حفظ سجلات المعاملات التجارية الالكترونية...)
- تحديد الإشكالات القانونية المطروحة في مجال التجارة الالكترونية بهدف الوصول إلى تقييم وفعالية الإطار القانوني المنظم للتجارة الالكترونية في الجزائر

جدول أعمال الندوة الدكتورالية

يوم السبت 09 ديسمبر 2023

الجلسة الافتتاحية: (09:00-10:00) من تنشيط: د. صلاب سيد علي

تلاوة آيات من القرآن الحكيم - النشيد الوطني
كلمة السيد مدير الجامعة: أ.د قشي الخير -جامعة سطيف2-
كلمة السيد عميد الكلية: أ.د بن أعراب محمد -جامعة سطيف2-
كلمة السيدة مسؤولة الفرقة: د. كوسام أمينة -جامعة سطيف2-
كلمة السيدة رئيسة الندوة: د.مهداوي حنان -جامعة سطيف2-
كلمة السيد مدير مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون أ.د. وانع نبيل -جامعة سطيف2-

استراحة القهوة

أشغال الندوة: (10:00-13:00)

رئيس جلسة المتدخلين والمعقبين: د.زروق نوال/د.عماروش سميرة		
الأساتذة المتدخلين	عنوان المداخلات	الأساتذة المعقبين
د.مهداوي حنان	العقد الالكتروني-دراسة مفاهيمية-	د. عبيزة منيرة
د. هلالة نادية	إشكالية الإثبات في معاملات التجارة الالكترونية	د. قجالي محي الدين
د. بلعزام مبروك	إشكالات الدفع الالكتروني في الجزائر	د. ذيب زكرياء
د.قارس بوبكر	ازدواجية أحكام المسؤولية المدنية لمؤدي خدمة التصديق الالكتروني كضامن لدعم الثقة في المعاملات الالكترونية	د. رمازنية سفيان
د. كوسام أمينة	التجارة الالكترونية في الجزائر-التحديات والآفاق-	د. غبابشة أميرة

الجلسة الختامية:

قراءة توصيات الندوة الدكتورالية من طرف السيدة رئيسة لجنة التوصيات:
د. هلالة نادية.
كلمة ختامية للسيدة رئيسة الندوة: د. مهداوي حنان
كلمة مدير الندوة: أ.د بن أعراب محمد

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

الفئة المستهدفة في الندوة

تستهدف هذه الندوة الدكتورالية طلبة الدكتوراه LMD جميع التخصصات وكل الدفعات، وعلى وجه الخصوص طلبة الدكتوراه كل الدفعات تخصص قانون الأعمال، القانون البنكي، القانون الاقتصادي، والقانون الجنائي

موضوع الندوة الدكتورالية

أدى التطور العلمي والتكنولوجي الحديث الذي يشهده العالم اليوم إلى إحداث تغيير كبير في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها، ومن بين أهم المجالات التي استفادت من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحديثة هو المجال الاقتصادي الذي يتسم بالسرعة في الأداء والمقدرة على الانتشار، حيث ساعدت الشبكة العنكبوتية المتعاملين الاقتصاديين على عرض سلعهم وخدماتهم على مستوى عالمي بتكاليف قليلة وبأقل جهد، وجعلت من المستهلك متسوقا في مختلف أرجاء العالم دون أن يبرح كرسيه، فتتيح له إمكانية الشراء من المنزل والاستعلام عن مختلف السلع والخدمات.

فالاستخدام الواسع لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة في الفضاء الرقمي أدى إلى ظهور آليات جديدة للتفاوض وإبرام العقود في إطار ما يسمى بالتجارة الالكترونية، والتي أصبحت اليوم أساس المعاملات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي دفع إلى ضرورة استحداث آليات قانونية جديدة تتوافق مع طبيعة هذه المعاملات التجارية الالكترونية، هذا قامت العديد من الدول ومن بينها الجزائر بسن القوانين المنظمة للتجارة الالكترونية، وذلك عادت بضبط مفهومها وتنظيم مختلف متطلباتها كالعقد الالكتروني، السجل التجاري الالكتروني، الفواتير الالكترونية، التوقيع الالكتروني، ووسائل الدفع الالكترونية.

بالجزائر تسعى لتطوير وترقية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال وضع استراتيجية واضحة تتضمن تشريعات وهياكل ومؤسسات لتنظيم المعاملات التجارية الالكترونية، وهو ما تجسد من خلال تطوير المنظومة القانونية في مجال المعاملات الالكترونية، حيث عرف التشريع الجزائري سلسلة من التعديلات المنظمة لنشاط التجارة الالكترونية، تمثلت أهمها في تحديث القطاع المصرفي ليتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية وذلك من خلال السماح للمتعاملين باستعمال وسائل الدفع الالكتروني، كما أضيف إلى القانون التجاري باب بأكمله بعنوان "في بعض وسائل وطرق الدفع"، حيث تضمن هذا الباب فصل بعنوان "في بطاقات الدفع والسحب"، وكان هذا بموجب تعديل القانون التجاري بموجب القانون 05-02.

واستمر المشرع في إدخال التعديلات على القوانين الأخرى بهدف توفير الثقة والأمان لدى المتعاملين في المجال الالكتروني، وتجسد ذلك لاسيما من خلال تعديل القانون المدني بموجب القانون 05-10 ،أين تم الاعتراف بالكتابة الالكترونية وتقرير التعادل الوظيفي بين المحرر الالكتروني والمحرر الورقي من حيث الحجية في الاثبات، كما أصدر المشرع الجزائري سنة 2007 مرسومان تنفيذيا (07-162) تنظم من خلاله نشاط مؤدي خدمات التصديق الالكتروني لمصدر بعده ،قانون مستقل يتضمن أحكام وقواعد خاصة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين وهو القانون 15-04 .. الا أن التعديلات السابقة لم تكن كافية للاستجابة لمتطلبات ممارسة التجارة الالكترونية، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى ضرورة اصدار قانون مستقل ينظم مختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الالكترونية وهو القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

إشكالية الندوة الدكتورالية

في إطار السعي لتنظيم الجوانب القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية وسد الفراغ التشريعي لا سيما في مجال إبرام العقود الالكترونية عرفت المنظومة القانونية الجزائرية صدور العديد من القوانين المرتبطة بالمعاملات الالكترونية أهمها القانون 05-10 المعدل للقانون المدني، القانون 05-02 المعدل للقانون التجاري، القانون 04-02 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، القانون 15-04 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، كل هذه القوانين مهدت لصدور القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية والذي تضمن مجموعة من القواعد، والأحكام موزعة على أربعة أبواب، تضمن الباب الأول أحكام عامة تتمثل في تحديد المفاهيم المتعلقة بالتجارة الالكترونية، العقد الالكتروني، المستهلك الالكتروني، المورد الالكتروني، وسيلة الدفع الالكترونية، الإشهار الالكتروني، أما الباب الثاني فخصصه المشرع لممارسات التجارة الالكترونية وأهم ما تناوله هو شروط ممارسة التجارة الالكترونية (التسجيل في السجل التجاري ونشر موقع أو صفحة الكترونية)، كذلك المتطلبات المتعلقة بالمعاملات التجارية الالكترونية (تعريف التجاري الالكتروني)، التزامات المستهلك الالكتروني، واجبات ومسؤولية المورد الالكتروني، الدفع في المعاملات الالكترونية، الإشهار الالكتروني، أما الباب الثالث تخصيصه لمشرع الجزائري لتجريم والعقوبات ومراقبة الموردين الالكترونيين ومعاينة المخالفات.

من خلال العرض السابق تطرح الإشكالية التالية: **ما مدى استجابة المنظومة القانونية الجزائرية لمتطلبات ممارسة التجارة الالكترونية واستقرارها في الجزائر؟**

محاور الندوة الدكتورالية

المحور الأول: عقود التجارة الالكترونية: "دراسة مفاهيمية"

- مفهوم العقد الالكتروني (تعريفه-تكوينه)
- تنفيذ العقد الالكتروني

المحور الثاني: مظاهر معاملات التجارة الالكترونية

- مظاهر معاملات التجارة الالكترونية في القانون المدني (محررات الالكترونية والاثبات الالكتروني)
- مظاهر معاملات التجارة الالكترونية في القانون التجاري (وسائل الدفع الالكترونية- السجل التجاري الالكتروني)

المحور الثالث: حماية معاملات التجارة الالكترونية

- الحماية المدنية
- الحماية الجزائية

المحور الرابع: واقع ممارسة التجارة الالكترونية في الجزائر والاشكالات التي يطرحها

- تقييم فعالية المنظومة القانونية في مجال التجارة الالكترونية مقارنة بواقع ممارستها
- الإشارة إلى الإشكالات التي يثيرها واقع ممارسة التجارة الالكترونية في الجزائر واقتراح الحلول المناسبة